وأضاف «ان بعض الاوساط المغرقة في رجعيتها والمشبوهة، مادياً ومعنوياً، تشجّع هذا الاتجاه المغامر، املاً في اجهاض التطوّر السليم لحركة النضال الجماهيري». كما تابع «ان هذا الاتجاه حين يقرر شكلاً وأسلوباً واحداً للنضال، ويتجاهل أساليب النضال الاخرى... يفسح في المجال للامبرياليين وحكام اسرائيل والرجعية العميلة لتقويض الانظمة التقدمية، وضرب حركة التحرر الوطني العربية بمجموعها». وبدلاً من الاشادة بالمقاومة المسلّحة، اكتفى البيان بالاشادة «بالمقاومة الشعبية» التي بدأت تأخذ «أكثر فأكثر طابعاً منظماً تحت قيادة الجبهة الوطنية التي يسهم الحزب الشيوعي الاردني الشقيق في أعمالها، بصورة فعّالة»[١٢٥].

ويمكن الاعتقاد، في هذا المجال، بأن فهم الاحزاب الشيوعية العربية هذا سوفياتي المصدر. ذلك انه يجب عدم تغييب أهمية العنصر الايديولوجي. من هنا، مثلاً، لاحظت صحيفة «برافدا»، في ١٩ كانون الاول (ديسمبر)، ان منظمات الفدائيين الفلسطينيين قد استمرت، من دون انقطاع، في ضمّ «المتطرّفين» اليها، الذين ـ حسب زعمها ـ «بأعمالهم غير المسؤولة يسيئون الى القضية العربية»[١٢٦].

غير انه من الاهمية بمكان ان نلاحظ، ان هذا الاتجاه يمكن وضعه في خانة علاقات «الاممية البروليتارية» التي يصفها التفسير الرسمي بأنها شديدة التلاؤم مع مصالح الاتحاد السوفياتي. لقد كان الاخير يلتزم، في هذه الفترة، اقليمياً، «ازالة آثار العدوان الاسرائيلي»، ودولياً، موجبات سياسة التعايش السلمي مع الولايات المتحدة الاميركية؛ ومحصلة هذين الالتزامين كانت في تفضيله «الحل السلمي» للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، مع الاستمرار في دعم الطاقة العسكرية العربية[١٢٧].

وبغض النظر عن النيّات والخلفيات، فان تركيز الاتحاد السوفياتي على خيار الحل السياسي قد تبدّى، أكثر من أي وقت مضى، عندما ألقى بثقله وراء الاقتراح الفرنسي القاضي باجراء محادثات رباعية في شأن الشرق الاوسط. وبات يردّد، في مناسبات عدة، أولوية انسحاب القوات الاسرائيلية من على الاراضي العربية المحتلة. ورد هذا التأكيد في البيان السوفياتي ـ الجزائري المشترك، الذي أُصدر في الاول من نيسان (ابريل) ١٩٦٩، بمناسبة زيارة رئيس هيئة مجلس السوفيات الاعلى، بودغورني، للجزائر؛ وورد هذا التأكيد، في صورة أخرى، في البيان السوفياتي ـ المغربي المشترك الذي دان، بحزم، تعنّت اسرائيل في رفضها الانسحاب من على الاراضي العربية المحتلة كافة، ومن ضمنها القدس العربية المحتلة[١٢٨].

ويبدو ان الاتحاد السوفياتي كان يسعى الى تحقيق هدفين متناقضين ظاهرياً: دعم تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، ولكن، من ناحية أخرى، التنديد بالسياسة الاسرائيلية «التوسّعية». وأجاب هذا الموقف عن ضرورتين: ممارسة نفوذ سوفياتي خاص على الدول العربية، مع حرمانها الاستفادة من هذا النفوذ الى أقصى حدّ ممكن، ومن هنا واقع ان موسكو فضّلت «توقيت ساعتها» مع التحرّك الاميركي في المنطقة، وهذا ما يفسّره طابع الغموض الذي اكتنف التحرّك الدبلوماسي السوفياتي، في ذلك الوقت[١٢٩]. ولعلّ خير ما يوضح ما ذهبنا اليه، رغبة موسكو في «القفز» عن البند الفلسطيني في محادثاتها الثنائية والرباعية، مع الدول الكبرى، بين العامين ١٩٦٨ و١٩٦٩. فعلى أثر المحادثات الرباعية، التي افتتحت في الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٦٩، في نيويورك، أُصدر بلاغ أشار الى اتفاق الدول الاربع الكبرى (الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا، اضافة الى الاتحاد السوفياتي) على ان الوضع في الشرق الاوسط «خطر ويتطلب تسوية عاجلة»، وذلك للحؤول دون